گوڤارا ئەكادیمی یا زانكویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٠ ژ.٢، ٢٠٢٠/٢٠٢١
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v10n2a919

# مدى فعالية قانون الاستثمار في اقليم كوردستان العراق في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للفترة 2006-2019

م. م. هاوكار رمضان عيسى، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، أقليم كوردستان العراق

أ.م. احمد محمد اسماعيل، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، أقليم كوردستان العراق

**مخلص**

يهدف هذا البحث الى التعرف على اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كوردستان العراق في ظل قانون الاستثمار الصادر سنة 2006. كذلك التطرق الى انواع الحوافز المقدمة لجذب هذه الاستثمارات، ومن ثم التعرف على مدى مساهمة هذه الاستثمارات في النمو الاقتصادي للإقليم باعتبار الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي دورا مهما في النهوض بمجمل العملية الاقتصادية نظرا لما تواجهها الدول النامية ومنها اقليم كوردستان من عقبات وتحديات اكثر في عملية تنميتها لافتقارها لرؤوس الاموال المحلية الضرورية لتمويل الاستثمارات المطلوبة، فضلا عن نقص الايدي العاملة الماهرة والتكنلوجيا المتطورة. وبالرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة والمتسارعة التي مر بها اقليم كوردستان وما يتمتع به من توفر العديد من الموارد الملائمة للسياحة والزراعة والتجارة وحتى الصناعة وبالتالي توفر فرص استثمارية كبيرة وذات عائد استثماري مجد، الا انه لم يستطيع الذهاب باتجاه معاكس من الحكومة المركزية في بغداد وتجاوز سلبيات الاقتصاد الاحادي الجانب الذي يعتمد بشكل اساسي على صادرات النفط. حيث ان المناخ الاستثماري في الاقليم لم يصبح محفزا بالشكل الذي يجذب العديد من الاستثمارات الاجنبية الا في قطاعات معينة. وفي هذا البحث تم تحليل ما تم تحقيقه من حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية التي جذبتها قانون الاستثمار إلى الاقليم وتوزيعها القطاعي والجغرافي للفترة (2006-2019). وتوصل البحث الى نتائج ومنها ان اعلى نسبة لراس المال المستثمر كان في محافظة اربيل واقلها في محافظة دهوك. بلاضافة الى عدم التوازن في توزيع الاستثمارات وانخفاضها في قطاعات تنمية الموارد البشرية والزراعة. وان المناخ الاستثماري(البنى التحتية، الظروف السياسية والاقتصادية والحوافز) لها تأثير مباشر في قرار المستثمر باختيار البلد دون اخر. اما توصيات البحث فتمثلت في المحاولة في توجيه الاستثمار نحو القرى والنواحي والاقضية والقطاعات الانتاجية لكي تكون عملية الاستثمار اكثر شمولية. كذلك تدقيق ومراجعة وتقييم كافة المشاريع الاستثمارية للتأكد انها تسير حسب سياسة الاقليم. واخيرا تحسين المناخ الاستثماري في الاقليم.

**الكلمات الدالة:** اقليم كوردستان، قانون الاستثمار، الاستثمار الاجنبي، المناخ الاستثماري، الاقتصاد.

## 1. المقدمة

نظرا للأهمية البالغة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وما تواجهها من عقبات وتحديات اكثر في عملية تنميتها لافتقارها لرؤوس الاموال المحلية الضرورية لتمويل الاستثمارات المطلوبة، فضلا عن نقص الايدي العاملة الماهرة والتكنلوجيا المتطورة، مما اظهر ضرورة الاستعانة برؤوس الاموال والخبرة الاجنبية في هذا المجال من خلال توفير مناخ محفز لجذب تلك الاستثمارات سواء المحلية ام الاجنبية لأهميتها البالغة في التطور الاقتصادي لما لها من عائد مستقبلي يساهم في زيادة معدلات النمو وزيادة فرص العمل وتوفير النقد الاجنبي وتعتبر مؤشرا على انفتاح الاقتصاد والتكيف مع التطورات العالمية في التحول نحو آلية السوق وزيادة حجم التدفقات المالية.

وبالرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة والمتميزة والمتسارعة التي مر بها اقليم كوردستان العراق، الا انه لم يستطيع الذهاب باتجاه معاكس من الحكومة المركزية في بغداد وتجاوز سلبيات الاقتصاد الاحادي الجانب الذي يعتمد بشكل اساسي على صادرات النفط وان كان الاقليم يتطور بخطى اسرع من بقية مناطق العراق وخاصة بعد اصدار قانون الاستثمار عام 2006. حيث ان اقليم كوردستان العراق يتمتع بتوفر فرص استثمارية كبيرة وذات عائد استثماري مجد لما يتمتع بالاستقرار الامني والسياسي النسبي وتبنيه اقتصاد السوق من خلال تشريع قانون خاص بالاستثمار، بالإضافة الى توفر العديد من الموارد الطبيعية والمناخ والجغرافية الملائمة للسياحة والزراعة والتجارة وحتى الصناعة. لكن ومع ذلك فان المناخ الاستثماري فيه لم يصبح محفزا بالشكل الذي يجذب العديد من الاستثمارات الاجنبية الا في قطاعات معينة مثل القطاع النفطي، وحتى الاستثمارات المحلية فاغلبها تركزت في قطاع البناء. ومن اسباب قلة حجم الاستثمارات الاجنبية هو ان هناك العديد من المعوقات امام قطاع الاستثمارات في الاقليم وخاصة الروتين والاحتكار والمحسوبية وضعف اجهزة الحكومة ، بالإضافة الى عدم توفر الحوافز الكافية للمستثمرين وخاصة في مجال البنية التحتية التي توفر وفورات خارجية للمشاريع الاستثمارية والتي تشكل بمجملها المناخ الاستثماري للمستثمر. وفي هذا البحث تم تحليل ما تم تحقيقه من حجم الاستثمارات ومنها الاستثمارات الاجنبية التي جذبتها قانون الاستثمار إلى الاقليم وتوزيعها القطاعي والجغرافي وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة من هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان منذ صدور قانون الاستثمار حتى الثلث الاول لعام 2019.

**1.1 منهجية البحث**

تم اعتماد الاسلوب الوصفي التحليلي باستخدام المصادر العلمية فضلا عن قانون الاستثمار لإقليم كوردستان العراق لعام 2006، بالإضافة الى البيانات المنشورة من قبل هيئة الاستثمار لإقليم كوردستان

**2.1 اهمية البحث**

تأتي في انها منسجمة مع الاهتمام العالمي بموضوع التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة سواء من قبل الدول المصدرة او المستوردة للاستثمار الاجنبي. وكذلك تاتي بعدما شد الجدال حول تقييم مدى فعالية الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتاثيره في التنمية الاقتصادية ومقدرته في احداث التغيرات الهيكلية الاقتصادية في الدول النامية ومنها اقليم كوردستان العراق الذي يفتقر الى الادخارات والخبرة المحلية والتكنولوجيا الحديثة.

**3.1 مشكلة البحث**

في ان اقليم كوردستان العراق على الرغم من سعيه في تهيئة الظروف الملائمة للمستثمر الاجنبي من خلال اصدار قانون خاص بالاستثمار، الا ان عدم تمكنها من تجاوز العقبات الموجودة كالروتين والمحاصصة والاحتكار وكذلك عدم وضوح الرؤيا لاتجاهات ونوعية الاستثمارات التي تحتاجها اقليم كوردستان العراق، كل هذا التناقض انعكس سلبا على حركة الاستثمار بشكل عام وعلى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل خاص.

**4.1 هدف البحث**

يهدف البحث الى:

- التعرف على اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقليم مع بيان سلبياته وايجابياته.
- 2- التطرق الى انواع الحوافز المقدمة لجذب هذه الاستثمارات الى اقليم كوردستان العراق.
- 3- التعرف على مدى مساهمة الاستثمارات وخاصة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للإقليم.

**5.1 فرضية البحث**

- ان قانون الاستثمار في اقليم كوردستان العراق لعب دورا ايجابيا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاقليم.
- ان عملية الاستثمار لعب دورا ايجابيا في مجمل القطاعات الاقتصادية في الاقليم.

## 2. المبحث الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر

### 1.2 المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

**1.1.2 ماهية الاستثمار**

إن الاستثمار في علم الاقتصاد يقصد بها اي زيادة او اضافة جديدة في ثروة المجتمع، مثل اقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع. (غانم،33:2011)

كما عرف الاستثمار بانه توظيف الاموال انيا في موجودات مادية او مالية بهدف تحقيق مردود مستقبلي.(سليمان، 11:2004)

**اما** الاستثمار الأجنبي فيعرف على انه توظيفات لأموال غير وطنية (تأتي من خارج الوطن) في موجودات مالية ومادية متنوعة لغرض تحقيق عوائد مستقبلية. (الجميل، 2009: 310), وينقسم الاستثمار الأجنبي الى نوعين هما:

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** الذي يحصل فيه المستثمر على عائد رأسمالي، دون ان تكون له سيطرة على المشروع، ولا تنتقل على اثره الخبرات الفنية والتكنولوجية المرافقة لرأس المال. (غانم،2011: 76-77)
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** فقد عرفها تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة(UNCTAD) على انه " ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الامد تعكس مصالح دائمة مقدرة على التحكم الاداري بين البلد الام (البلد المستثمر) وشركة او وحدة انتاجية في البلد المضيف. (الحسن،2014: 17).

**2.1.2 صور الاستثمار الاجنبي المباشر**

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر صور متعددة لعل أهمها:

**1.2.1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف:**

وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي او الخدمي بالدولة المضيفة،. وهذا الشكل من أشكال الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا تتردد الدول كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية والهيمنة من قبل المستثمر الأجنبي. (قبال، 2003: 33)

كما ان لهذا النوع من الاستثمار الاجنبي تأثيرات ايجابية على الدول المضيفة منها: (الحسن، 2014: 26)

- زيادة حجم تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية اليها.
- المساهمة في اشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع.
- يساعد في خلق فرص اكبر للعمالة المحلية.

**2.2.1.2 المشروعات المشتركة (الاستثمارات الثنائية):**

على الرغم من محاولات الدول النامية التنافس فيما بينها من أجل جذب رؤوس الاموال الأجنبية، إلا أن هذه الدول تحاول أن توجد نوعاً من التوازن بين جذب رؤوس الأموال الأجنبية وما يصاحبها من خبرات وتكنولوجيا، وبين الحفاظ على سيطرة العناصر المحلية على اقتصادها، وذلك عن طريق اشتراك القطاع الخاص أو العام الوطنيين في رأس مال المشروع الأجنبي. (قبال،33:2013 )

**2.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر**

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على انه مصدر رئيس من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية وبالذات الدول ذات الدخل المتوسط حيث من المتوقع أن تستفيد هذه الدول من ما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية. إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذها. ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض أهم دوافعه وأبعاده وآثاره والانتقادات الموجهة إليه في ما يلي:

**1.2.2 أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة**

- تبرز أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة وخاصة النامية من كونه لا يشكل عبئاً جامداً على اقتصادها، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية.
- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.
- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
- الفجوة التكنولوجية، مما يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي.
- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد على الإنفاق
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها. إلا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات المحلية المنافسة لها في السوق المحلي وحدوث أوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية. (قبال، 2013، 27)
- التحسين في ميزان المدفوعات. اذا ساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات الى دول العالم، لأن لها المعرفة والخبرة بالأسواق الخارجية. كذلك ستنخفض الاستيرادات من قبل الدولة المضيفة، حيث تقوم الشركات بإنتاج السلع لسد حاجة السوق المحلية. (الحسن، 2004: 40)

**2.2.2 دوافع طلب البلدان النامية للاستثمارات الاجنبية المباشرة**

لقد أجمع الاقتصاديون على أن رأس المال من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأنه العامل الذي يتضافر مع الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الإنتاجية. كما أجمعوا على أنه من أهم الخصائص الاقتصادية للبلدان النامية ندرة ونقص رأس المال وعدم كفايته لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية فضلا عن سوء استخدامه بواسطة عوامل كثيرة منها الاستهلاك الترفي، والزيادة الجامحة في عدد السكان، كذلك زيادة الإنفاق العسكري. ويرى الاقتصاديون ان نقص رؤوس الأموال في البلدان النامية يرجع إلى عدة اسباب ومنها: (مبروك، 2004: 21 )

نقص الادخار وضالة نصيب الفرد من الاصول الرأسمالية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتوجيه الاستثمار إلى عمليات غير منتجة والاكتناز بالاضافة الى الميل للمحاكاة. بالإضافة الى ذلك فقد تغير موقف كثير من الحكومات والدول من

الاستثمار الأجنبي المباشر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وخاصة بعد أن بدأ صندوق النقد الدولي بالترويج للتحول نحو القطاع الخاص. ومنذ مطلع عقد الثمانينات وبدء ظاهرة التكيف الاقتصادي والانفتاح وتخفيف القيود والإجراءات على حركة رأس المال وبداية التحول نحو اليات السوق، شكلت بمجملها أسبقيات لتلك الشركات لتوجيه استثماراتها الأجنبية المباشرة معتمدة بذلك على ثنائية مهمة وعلاقة متبادلة بين العائد والخطر. وبالمقابل بدأت الدول تتبارى باستقطاب الاستثمارات وفق سياسات وبرامج تضعها الحكومات لهذا الغرض آخذة بنظر الاعتبار المنافع والكلف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحققها أو تتحملها من استضافتها تلك الاستثمارات. (الجميل،2009: 311)

وبهذا يتجسد حوار الرفض والدفاع في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف دوافعه سواء بالنسبة للمستثمر الاجنبي او الدول المضيفة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

**جدول 1: الدوافع الاستثمارية للمستثمر الاجنبي والدولة المضيفة**

| دوافع المستثمر الاجنبي | دوافع الدولة المضيفة |
|---|---|
| — البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة او بدونها.<br>— تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب المحلي.<br>— التخلص من تكنولوجيا متقادمة.<br>— التغلب على البطالة المقنعة في الدول الام.<br>— البحث عن اسواق جديدة.<br>— اختبار منتجات جديدة واستخدام عمالة الدول المضيفة في التجارب العملية.<br>— البحث عن ارباح ضخمة.<br>— التخلص من مخلفات الانتاج بالدولة المضيفة.<br>— الاستفادة من الاجور المنخفضة لعمالة الدول المضيفة.<br>— استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة. | — تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد.<br>— تطوير الادارة المحلية.<br>— الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.<br>— المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.<br>— توظيف عوامل الانتاج المحلية.<br>— احلال الانتاج المحلي محل الواردات.<br>— زيادة الصادرات من خلال الشركات الوافدة<br>— انشاء صناعات الجديدة.<br>— التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والمصارف.<br>— تحسين المركز التنافسي للدولة |

المصدر: عميرويش محند شلغوم،(2012) ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر ، ص56.

من خلال الجدول رقم (1) اعلاه يمكن ملاحظة المسار المختلف للاهداف التي تسعى اليها الطرفان، لذا يجب أن تكون الدولة المضيفة للاستثمارات الاجنبية بتلك القوة في أن تفرض اهدافها كشروط اساسية للمستثمر لتحقيق هدف الاستثمارات والا فإنه لن يكون هنالك اية فائدة للدولة المضيفة من تلك الاستثمارات سوى أن تكون وجهة أخرى بالنسبة لتلك الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية....

### 3.2 سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره المحتملة:

ان معارضي الشركات متعددة الجنسيات يشيرون الى انه لدور هذه الشركات ليس مضار اقتصادية فقط، وإنما مضار فكرية وثقافية وبيئية أيضاً ويحتج هذا الفريق المعارض بالآتي:

- ان نشاط هذه الشركات يؤدي إلى إضعاف المشاريع المحلية التي تنتج المواد الوسيطة للشركات لأنها تستورد من بلادها الأصلية أومن فروعها في أنحاء العالم.
- يؤدي نشاط هذه الشركات إلى انخفاض توفر العملة الصعبة لاستيرادها المعدات الرأسمالية، والمواد الوسيطة، وتحويل أرباحها.
- إن الشركات متعددة الجنسية لن تساعد على تحسين الوضع الضريبي لأنها تأخذ بالمقابل إعفاءات ضريبية وحوافز وسماحات.
- ان التقنية المستخدمة في مثل هذه المشاركات او المساهمات واساليب الانتاج الفنية عادة قد لا تلاءم ظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل الايدي العاملة.
- ان الاستثمارات او الشركات الدولية الكبيرة عادة تمتلك ادارات متطورة ومتخصصة(محترفة) لها القدرة على ان تفلت من الرقابة كما ان حجمها الضخم قد يمكنها من تشكيل احتكارية معينة تسيطر بها على بعض مجالات الانتاج في الاقتصاد المحلي. (احمد وخضير، 2010: 144-145)
- الايذاء بالصناعات المحلية بسبب قدراتها التكنولوجية وخبرتها في التسويق والاعلان.

- يركز الاستثمار الأجنبي في مجالات حساسة من الناحية البيئية، كالتعدين واستخراج البترول، والصناعات البتروكيماوية المؤثرة على و دفن النفايات السامة في أراضي بعض الدول مقابل ثمن بخس. (الهادي،2009:20-30)

**3. المبحث الثاني: حوافز جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة**

**1.3 انواع الحوافز المقدمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة**

بالرغم انها ليست محدد رئيسي لقرارات موقع الاستثمار الاجنبي المباشر الا انها اصبحت ظاهرة منتشرة وقوية التي تتنافس الدول فيما بينها في سعيها الى جذب الاستثمار والمحافظة عليها من خلال الحوافز. وتصنف هذه الحوافز الى الانواع التالية: (الحسن،2014: 77-79)

- الحوافز المالية او النقدية ( قصيرة الاجل): تتجه حوافز زيادة الايرادات من خلال التخفيضات الضريبية على الارباح التجارية والصناعية لمدة معينة. وكذلك تتجه حوافز تخفيض التكلفة من خلال تقليل او الغاء الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات.
- الحوافز التمويلية ( طويلة الاجل): تمنح الحكومة المضيفة للمستثمر الاجنبي تجهيز رؤوس الاموال على شكل ضمانات استثمارية وقروض مدعومة ومعونات ومساعدات المالية.
- الحوافز غير المباشرة: منها السماح للمستثمرين بتملك الاراضي والعقارات بأسعار اقل من الجارية، وكذلك السماح بتحويل الارباح و الرواتب للخارج، والافضليات في السوق او حماية الشركات الاجنبية من منافسة الواردات.
- وتعتمد كل هذه الحوافز على نوع الاستثمار الاجنبي واهميته بالنسبة للدول المضيفة وعلى منافسة الدول اخرى لجذبها. ان سياسة الحوافز تعتمد على مدى مساهمة المشروع في تطوير المناطق الفقيرة والنائية وتنميتها وخلق فرص العمالة، ومدى مساهمته في زيادة التدفقات النقدية من العملات الاجنبية.

**2.3 الاعفاءات الضريبة**

ان تشريعات الاستثمار في بعض البلدان النامية سلكت عدة طرق في سبيل تحفيز استقطاب الاستثمارات الاجنبية، فقد اخذت بالإعفاءات الضريبية كليا او جزئيا، بصورة دائمة او لمدة محدودة وبشروط معينة، وان الاصل في الاعفاء ان لا يتمتع به الا المشروعات الجديدة التي تطلبها خطط التنمية، الا انه قد يمتد احيانا الى المشروعات القائمة وما يجري من توسعات فيها. كما اخذت هذه التشريعات بالتخفيض من العبء الضريبي الذي يتحمله المستثمر الاجنبي، كما اخذت بعض التشريعات بما يسمى بالسماح الضريبي او بعدم اخضاع الربح للضريبة الا اذا جاوز حدا معينا. وتأخذ التشريعات بهذا الاسلوب او ذاك في شان الضرائب على الدخل، او في شان الضرائب الجمركية. فيما يلي بعض من هذه الاعفاءات: (مبروك،2013: 194-205)

ومن القواعد الأساسية في الضريبة ان تكون ذات صفة شمولية تجري على جميع الأشخاص دون تمييز بعضهم على حساب بعض الاخر، لان الشمولية يضمن لخزانة الدولة وفرة الحصيلة ويحقق العدالة الضريبية. غير ان هناك العديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تجعل السلطات العامة لا تتقيد بمبدأ الشمول، وتعفى بالتالي عدداً من النشاطات الاقتصادية من الضريبة.

تعد الاعفاءات الضريبية الوسيلة لجذب الاستثمار خاصة في الدول النامية التي تتنافس فيما بينها لتكون جاذبة للاستثمار من خلال الاعفاءات الضريبية الممنوحة. وبما ان هناك تحديات كبيرة تواجه المستثمر الخارجي، منها الوضع الامني وايضا في مجال البنى التحتية هذا يجعل منح الاعفاءات امر محبذا. وان اعفاء ارباح المستثمر من الضريبة يكون بمثابة الاطمئنان له حصوله على الارباح دون اي استقطاع ضريبي. بالإضافة الى ذلك ان اعفاء ما يستورد من الآلات والمعدات من الرسوم يساعد على التخفيف عن المستثمر ويساعد المستثمر على استيراد هذه الآلات وتطويرها واستبدالها بشكل متواصل وبالتالي توسيع الاستثمار. ويستحسن زيادة مدة الاعفاء من الضرائب بزيادة استخدام الأيدي العاملة المحلية. (الصالحي،2011:18)

غير ان هناك عدة انتقادات موجهة الى سياسة الاعفاءات الضريبية ومنها بان الاعفاءات الضريبية مؤقتة ومحدودة المدة لا تشجع الا الاستثمار قصير الاجل. وكذلك ان المستثمر الاجنبي لا يستفيد من الاعفاء الذي تمنحه الدولة المضيفة اذا كان الدخل الذي يحققه المستثمر يخضع للضريبة في بلده الام، اي هي تنازل من الدول الضريبية عن حصتها لصالح الدولة التي ينتمي اليه.(علي،2013:18)

**3.3 العلاقة بين تكلفة الحوافز المقدمة للاستثمارات الاجنبية المباشرة ومنافعها**

أيا كان التفسير الاقتصادي للحوافز والسياسات الحفزية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر فإنها كانت وما زالت موضوع جدل ونقاش في الدول النامية التي

تعاني اقتصاداتها من معوقات اقتصادية واجتماعية. وعلى الرغم من هذا وذاك فتبقى المسألة الأساسية معلقة في كيفية تحقيق الموازنة بين الكلف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة. وأن رغبة الشركة متعدية الجنسية بتصدير رأسمالها في شكل استثمارات أجنبية مباشرة من جهة ورغبة الدول باستضافة تلك الاستثمارات مسالة خاضعة لعملية معقدة، فهي موضوع مرتبط بكيفية تحقيق موازنة دقيقة بين تعظيم الأرباح وتقليل الأخطار المتوقع مواجهتها من جهة، وكيفية تقييم الدولة المضيفة منافعها وكلفها الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية، والمهم في هذا الأمر هو حالة المنافسة التي تمر بها الشركات نحو دولة معينة لتكون دولة مضيفة، وكذلك المنافسة بين الدول المرشحة لاستقبال استثمار معين، ويمكن تصوير تلك الموازنة بالشكل الآتي:

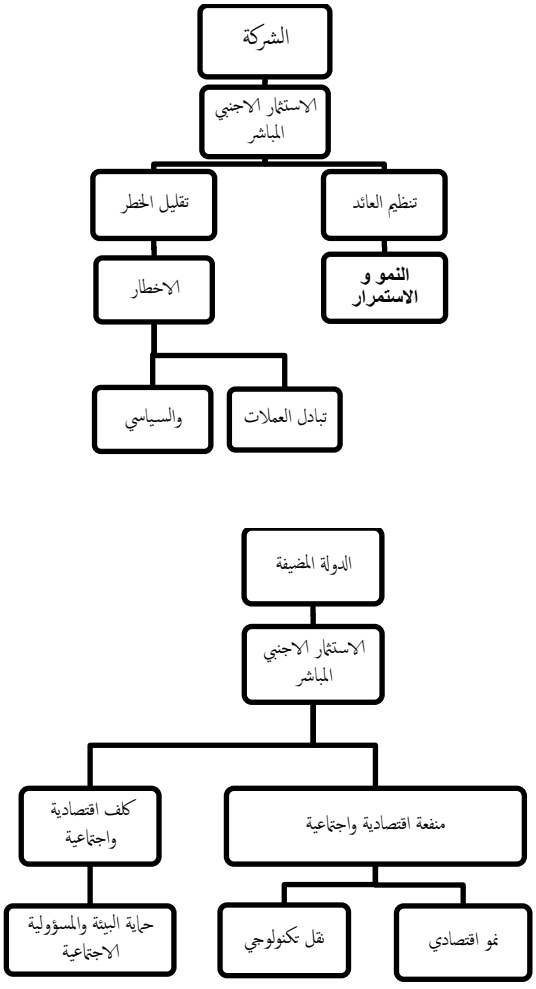


**شكل (1): العلاقة بين الشركة المستثمرة والدولة المضيفة**

المصدر: سرمد كوكب الجميل،(2009)، معوقات الاستثمار في الدول العربية، الطبعة الاولى، دار العابد للنشر،العراق- ص314

وتتمثل التكلفة الحقيقية لحوافز الاستثمار بالنسبة للدولة المضيفة في الفرق بين الانفاق الحكومي في حالة منحها وحالة عدم منحها. اما حجم فعالية حوافز الاستثمار فانه يتحدد بالنسبة بين الزيادة في الاستثمار – اذا كانت الدولة المضيفة تستهدفها – وبين تكلفة الحوافز. وفي ضوء هذه الحقائق الاقتصادية، تكون الخسارة من تكلفة الحوافز المقدمة بالنسبة للدولة المضيفة غير مقبولة اذا كان المشروع الاستثماري الذي يستفيد من هذه الحوافز (الاعفاء الضريبي مثلا) لا يتيح الا فرصا قليلة للعمالة المحلية، او كانت فوائده المالية ضئيلة بالمقارنة مع تكلة الاعفاء الضريبي.(مبروك،183:2013). كذلك تبرز اهمية الايرادات الضريبية في الدور الاقتصادي المهم للضرائب الذي يخفى على غير المختصين في تحقيق التوازن الاقتصادي وتقلل الضغوط التضخمية خصوصا في البلدان النفطية. وان الحصول على الإيرادات الضريبية من خلال فرضها على الاستثمار الخارجي يساهم في توفير الاموال اللازمة لتمويل اعادة تأهيل البنى التحتية اللازمة لتشجيع.(الحديثي وحسن،2008: 15-17)

## 4. المبحث الثالث: واقع عملية الاستثمار في اقليم كوردستان العراق

### 1.4 الحوافز والاعفاءات الاستثمارية في قانون الاستثمار لإقليم كوردستان-العراق

بهدف خلق مناخ مشجع للاستثمار في اقليم كوردستان- العراق وازالة المعوقات القانونية وفسح المجال لتوظيف رأس المال الوطني والأجنبي مجتمعاً أو منفرداً في المشاريع الاستثمارية بالشكل الذي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية مساهمة فعالة وبغية منح تسهيلات وحوافز تشجيعية واعفاءات ضريبية لرؤوس الأموال المستثمرة ومن اجل ايجاد هيئة استثمارية مختصة لتنظيم الجوانب المختلفة لعمليات الاستثمار في الإقليم، قرر المجلس الوطني لكوردستان- العراق بجلســـته المرقمة (15 ) والمنعقدة في 4 /7 /2006 تشريع القانون رقم ( 4 ) لسنة 2006 وهو قانون الاستثمار في اقليم كوردستان– العراق.

ففي المادة الثانية من الفصل الثاني من الباب الاول من هذا القانون حدد مجالات الاستثمار بالاتي:

الصناعات التحويلية والكهرباء والخدمات المرتبطة بها، 2. الزراعة والخدمات المرتبطة بها، 3. الفنادق والمشاريع السياحية والترفيهية ومدن الألعاب، 4. الصحة والبيئة، 5. الأبحاث العلمية و التكنولوجية، 6. النقل والاتصالات الحديثة، 7. البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، 8. مشاريع البنية التحتية، ومنها مشاريع البناء والإعمار والإسكان والطرق والجسور وسكك الحديد والمطارات والري والسدود 9. المناطق الحرة والأسواق التجارية المعاصرة، 10- التعليم.

اما الفصل الثالث منه فيختص بمعاملة المستثمر، وفي المادة الثالثة منه ينص على ان يعامل المستثمر ورأس المال الأجنبي كالمستثمر ورأس المال الوطني، ويكون للمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك كامل رأس مال أي مشروع يقيمه في الإقليم بموجب هذا القانون.

اما الفصل الرابع فيخص بتخصيص الاراضي. ففي المادة الرابعة والفقرتين ثانيا وثالثا يوضح فيها الحوافز المقدمة للمشاريع الاستثمارية في هذا المجال وكما يلي:

الفقرة ثانياً: تقوم الدوائر ذات العلاقة وبالتنسيق مع الهيئة بتحديد وتخصيص ما يحتاج اليه المشروع من الأراضي ضمن التصميم الأساسي داخل المدن وخارجها عن طريق الإيجار او المساطحة وبسعر تشجيعي وفق ضوابط تضعها الهيئة استثناء من احكام قانون بيع وايجار اموال الدولة النافذ في الإقليم.

الفقرة ثالثاً: للمجلس وبناء على اقتراح الهيئة تمليك الأراضي التي تخصص للمشاريع الاستراتيجية بسعر تشجيعي تقترحه الهيئة، أو بدون بدل، على ان تراعى طبيعة المشروع واهميته ومقتضيات المصلحة العامة.

اما الفقرة التاسعة من نفس المادة فيخص بتقديم خدمات البنية التحتية للمستثمرين وينص (تقوم الجهات المختصة وبالتنسيق مع الهيئة بتوفير الخدمات العامة من المياه والكهرباء والمجاري والطرق العامة والاتصالات وغيرها الى حدود المشروع، على ان تخصص لهذا الغرض المبالغ اللازمة في الميزانية).

اما الباب الثاني من القانون فيشمل الاعفاءات والالتزامات: ففي الفصل الاول منه والذي يرتبط بالإعفاءات الضريبية والجمركية، ويشرح المادة الخامسة منه هذه الاعفاءات بالتفصيل وكما يلي:

- يعفى المشروع من جميع الضرائب والرسوم غير الجمركية لمدة (10 )عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات او تاريخ الإنتاج الفعلي.
- تعفى الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والمكائن المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم وشرط الحصول على اجازة الاستيراد، على ان يتم ادخالها عن طريق المعابر الحدودية للإقليم خلال سنتين من تاريخ الموافقة على قوائمها وان تستخدم لأغراض المشروع حصراً.
- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم على ان لا تزيد قيمتها عن (15)% من قيمة المكائن والمعدات.
- تعفى الآلات والأجهزة والمكائن والآليات والعدد اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره او تحديثه من الضرائب والرسوم.
- تعفى المواد الأولية المستوردة للإنتاج من الرسوم الجمركية لمدة (5)خمس سنوات على ان تحدد انواع وكميات هذه المواد من قبل الهيئة مع اعطاء الأولوية لاستخدام المواد الأولية المحلية المتوفرة.

وفي الفصل الثاني من الباب الثاني يعطي اعفاءات اضافية للمستثمرين. فمثلا في المادة السادسة ينص على ما ياتي:

- للهيئة وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة في الإقليم منح حوافز وتسهيلات اضافية للمشاريع الاستثمارية المجازة وفق احكام هذا القانون والتي تتوافر فيها إحدى السمتين التاليتين:

  أ- المشاريع التي تقام في المناطق الأقل نمواً في الإقليم.

  ب- المشاريع المشتركة بين المستثمر الوطني والأجنبي.
- للهيئة منح المشاريع الاستثمارية الخدمية وخصوصاً مشاريع الفنادق والمستشفيات والمدن السياحية والجامعات والمدارس اعفاءات اضافية من الرسوم لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مرة كل (3 ثلاث سنوات)، على أن يتم ادخالها الى الإقليم واستعمالها في المشروع حصراً خلال سنة واحدة من تاريخ صدور الموافقة.

وفيما يخص بالضمانات القانونية المقدمة للمستثمرين وبالأخص الاجنبيين منهم، ففي المادة السابعة يوضح انواع هذه الضمانات والحوافز القانونية وكما يلي بعض فقراته:

- للمستثمر ان يؤمن على مشروعه الاستثماري من قبل اية شركة تأمين أجنبية أو وطنية يعتبرها ملائمة.
- للمستثمر استخدام الايدي العاملة المحلية والاجنبية اللازمة للمشروع مع اعطاء الاولوية الى الايدي العاملة المحلية وفقاً للقوانين النافذة في الإقليم.
- يسمح للمستثمر الأجنبي ان يحول الى الخارج ارباح وفوائد رأسماله وفق احكام هذا القانون.
- يحق للعاملين غير العراقيين في المشروع تحويل مستحقاتهم واجورهم الى الخارج وفق القوانين النافذة.
- للمستثمر الأجنبي الحق في اعادة رأسماله الى الخارج عند تصفية المشروع او التصرف فيه بما لا يتعارض مع احكام القوانين والإجراءات الجمركية والضريبية المعمول بها.

- للمستثمر تحويل استثماره كلاً أو جزءاً الى مستثمر أجنبي آخر او الى مستثمر وطني.

اما الفقرة التاسعة منها فيخص بالحماية الفكرية للمشروع الاستثماري وينص (يتمتع المستثمر بحسب هذا القانون بحقه في الاحتفاظ بسرية المعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالمشروع وحفظ المبادرات الاستثمارية وذلك طبقاً لاحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في الإقليم، ويعاقب كل من يفشي بأية معلومات تكون بحوزته بحكم وظيفته.

ولم يخلو هذا القانون من الزام المستثمر سواء بحماية البيئة او تدريب وتأهيل العمالة المحلية كما ورد في الفقرتين الخامسة والسادسة من المادة الثامنة من الفصل الرابع من الباب الثاني.

**2.4 الواقع الاقتصادي لاقليم كوردستان العراق في ظل قانون الاستثمار**

بعد اربعة عشرة سنة من بدء عملية الاستثمار كعملية بنيوية وجديدة، وجد انه من الضروري أن توضح تأثيرات هذه العملية بصورة عامة على جميع القطاعات في اقليم كردستان ، كذلك اظهار جميع نقاط القوة والضعف لهذه العملية، بهدف بيان وتوضيح دور واهمية هذه العملية وتأثيرها على الاعمار وتوسيع البنية التحتية وتقديم الخدمات وارتفاع المستوى المعيشي للمواطنين في اقليم كردستان العراق.

وفي بداية هذا المبحث سيتم عرض ملخص عن الوضع الاقتصادي لاقليم كوردستان العراق قبل عام 2006 أي قبل بدأ الاستثمار فيه. وبعدها عرض مجمل العملية الاستثمارية وبكل قطاعاته خلال مدة الدراسة والتأثيرات الاقتصادية للاستثمار ومجمل عملية اعمار كوردستان.

**1.2.4 الوضع الاقتصادي للاقليم قبل صدور قانون الاستثمار**(الهيئة العامة للاستثمار،2012:6-9 )

- مجال السياحة: ان حركة السياحة والسفر في اقليم كوردستان قبل سنة ٢٠٠٦ كانت محدودة وقدوم السياح لم يكن نشطا، لأسباب عدة منها، بالإضافة لعدم الاستقرار السياسي في العراق، في نفس الوقت كان الاقليم يفتقر لمشاريع سياحية كبيرة وحضارية بالشكل الذي يجعله عامل جذب للسياح والاقامة في الاقليم، كقلة عدد الفنادق ذات الخمسة نجوم وانعدام المجمعات السياحية ومدن الالعاب والاسواق الحضارية الكبيرة وعدم الاهتمام بالمناطق الاثرية بالإضافة الى رداءة الطرق والمواصلات. (حيث في بداية عام 2007 لم تتعدى عدد فنادق الموجودة في الاقليم 106 فندق و99% منها دون الخمسة نجوم. اما عدد السياح في نفس السنة لم يتعدى 377397 شخص) ولكن بعد سنة 2006 تحسنت رويداً رويداً و بلغت ذروتها سنة 2010 الى 2013 ثم انخفض بشكل كبير بسبب الهجوم الداعشي على العراق والاقليم ثم تصاعدت مرة اخرى في 2016 وبلغت اقصاها في 2018.
- المجال الصناعي:ان قدرة القطاع الصناعي في اقليم كردستان قبل عام 2006 كان مرتبطا بالعدد القليل من المصانع الموجودة في الاقليم والتي كانت مصانع صغيرة ومتوسطة وهي بدائية. ان القطاع الصناعي في الاقليم حينها لم يكن يواكب الفرص التي اتيحت للاقليم. وعلى الرغم من ان وزارة الصناعة والتجارة لحكومة الاقليم كانت مستمرة في منح اجازات تأسيس المصانع للقطاع الخاص، الا ان اغلب المشاريع كانت صغيرة وكانت المشاريع الاستراتيجية والشبه الاستراتيجية مثل معامل الصلب والحديد قليلة جداً. الا أنه في الفترة الاخيرة بدأت تنعش ومع ذلك لم تكن في المستوى المطلوب. (قبل عام 2006 كان مجموع المشاريع الصناعية في الاقليم بلغ 1529 مشروع، منها 1300 صغيرة و175 متوسطة و 54 كبيرة).
- في مجال فرص العمل: اغلب المشتغلين قبل سنة 2006 كان في القطاع العام، والقطاع الخاص لم يدخل في الميدان الاقتصادي بسبب الترددمن الاوضاع السياسية في العراق بصورة عامة وايضاً عدم طمأنة الشركات المحلية والاجنبية.
- في مجال الصحة: كانت المصادر الرئيسية في مجال المعالجة الطبية لمجمل مقيمي الاقليم رديئة جداً ولم تستطيع الأقليم بناء المستشفيات والمستوصفات اللازمة لعلاج المرضى ولم توفر الطاقات الصحية كالأطباء الأخصائيين العالميين وايضاً لن توفر التكنولوجيا المتقدمة في المجال العلاجي.
- في مجال القطاع الخاص: بالرغم انه قبل تشكيل هيئة الاستثمار عام 2006، قد أنجزت مجموعة من مشاريع محددة من قبل شركات الاستثمار عن طريق مؤسسة حث الاستثمار. الا انه عدد شركات القطاع الخاص في اقليم كردستان كانت محدودة.
- في مجال التجارة: الحركة التجارية في اقليم كوردستان كانت محدودة ومع بعض من الدول المجاورة وتقتصر على عدد قليل من السلع وبجودة رديئة،

لانه لم يكن في الاقليم مراكز تجارية ومولات حديثة ولم يكن هناك علامات عالمية في مجال التسوق والتسويق لكي تعرض سلعات جيدة وحديثة بشكل ملائم.

- في مجال الدخل الفردي:في عام2006 كان(GDP per capita) متوسط الدخل الفردي (2353058) دينار عراقي.
- في مجال الكهرباء: كانت اقليم كردستان تعتمد فقط على السدود لتوليد الكهرباء، لهذا عدد ساعات منح خدمة الكهرباء كانت محدودة وتقريباً من 5 الى 10 ساعة في اليوم. بمعنى ذلك لم تنشأ مشاريع الكهرباء الضخمة ومعدل الطاقة المتولدة في اقليم كردستان عام 2006 كانت 487.8 ميغاوات. في الوقت التي كانت احتياجات الاقليم للكهرباء لذلك الوقت كانت 824 ميغاوات، اي كانت مستوى العجز في الطاقة 336.5 ميغاوات.

### 2.2.4 دور قانون الاستثمار في تنشيط الحركة الاقتصادية لإقليم كوردستان العراق

منذ بداية تكوين هيئة الاستثمار (2006\8\1) و حتى (2019\4\8) تم ترخيص 842 مشروع و بمبلغ 50 مليار و552 مليون دولار امريكي. وكانت موزعة كالتالي:

#### 1.2.2.4 توزيع الاستثمار اداريا:

حسب منشورات دائرة العلاقات الخارجية لاقليم كوردستان يقدر عدد سكان إقليم كوردستان بأكثر من 5.2 مليون نسمة في محافظات الإقليم الاربعة أربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة. تحتل هذه المدن مساحة 40000 كيلومتر مربع، أي أكبر من هولندا وما يعادل أربع مرات مساحة لبنان. تشمل هذه الاحصاءات المناطق التي هي تحت سيطرة حكومة اقليم كوردستان، ولا تشمل المناطق الكوردستانية خارج ادارة حكومة الاقليم في حدود محافظات نينوى، صلاح الدين، كركوك وديالى. (دائرة العلاقات الخارجية باقليم كوردستان العراق:2020)

**جدول 2: التوزيع الاداري للاستثمارات في اقليم كوردستان العراق للمدة (2006-2019)**

| المحافظة | عدد المشاريع | رأس المال (مليار دولار) | النسبة المؤية |
|---|---|---|---|
| اربيل | 376 | 28.036 | % 55 |
| السليمانية | 225 | 16.033 | %32 |
| دهوك | 241 | 6.483 | %13 |
| المجموع | 842 | 50.552 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار لإقليم كوردستان للسنوات (2006-2019)

يتضح من الجدول رقم (2) اعلاه ان المبالغ المستثمرة خلال الفترة المذكورة كانت موزعة اداريا بنسبة55% في محافظة اربيل وتليها محافظة السليمانية بنسبة 32%، اما اقل نسبة من الاستثمارات كانت في محافظة دهوك وبنسبة 13%، وكانت هذه احد الاسباب ان تكون محافظة دهوك أكثر فقرا عن بقية المحافظات حسب الاحصاءات الرسمية.

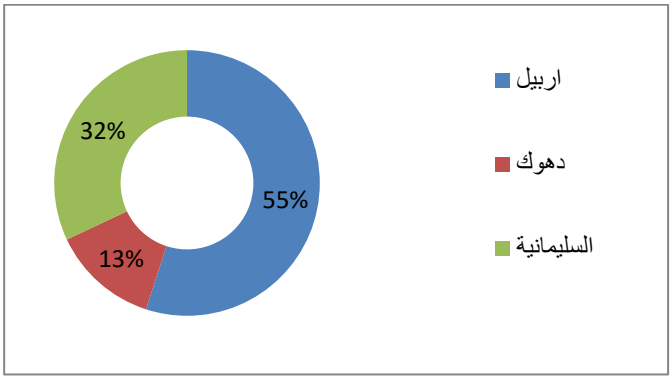


**شكل (2): التوزيع النسبي للاستثمارات حسب المحافظات**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار لإقليم كوردستان للسنوات (2006-2019)

#### 2.2.2.4 الاستثمار حسب الجنسية:

**جدول (3) توزيع الاستثمارات حسب الجنسية في اقليم كوردستان العراق للمدة (2006-2019)**

| نوع الاستثمار | عدد لمشاريع | حجم راس المال المستثمر (مليار دولار) | النسبة المؤية |
|---|---|---|---|
| الاستثمار الاجنبي | 43 | 5.969 | %12 |
| الاستثمار المشترك | 29 | 3.795 | %8 |
| الاستثمار المحلي | 770 | 40.788 | %80 |
| المجموع | 842 | 50.552 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار لإقليم كوردستان للسنوات (2006-2019)

يتضح من الجدول رقم (3) اعلاه ان حصة الاسد كانت من نصيب الاستثمارات المحلية وبنسبة بلغت 80% من اجمالي راس المال المستثمر. اما نسبة الاستثمار الاجنبي لم تتجاوز نسبة 12%. اما الاستثمار المشترك قد بلغ بنسبة 8%. اي ان قانون الاستثمار لم يكن كافيا لجذب الاستثمارات الاجنبية الى الاقليم منذ صدوره لغاية عام 2019 وعلى حكومة الاقليم وبالاخص الهيئة العامة للاستثمار العمل جديا للبحث عن هذه الاسباب سواء ما يتعلق بضعف البنية التحتية او الروتين الاداري او الفساد المالي والاداري لتهيئة المناخ الملائم لهذه الاستثمارات.

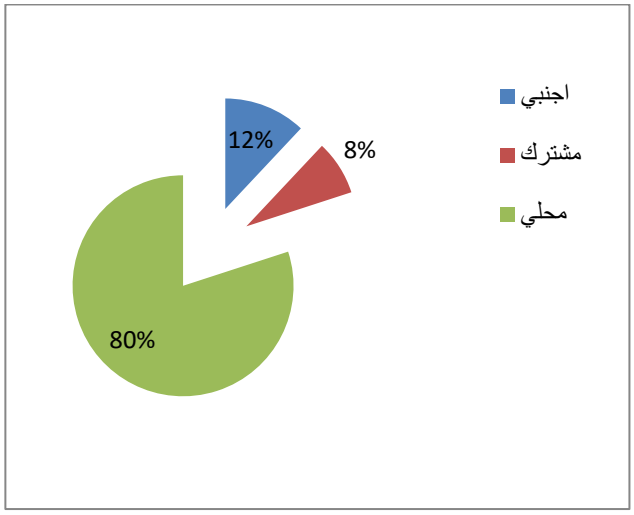


**شكل (3): التوزيع النسبي للاستثمارات حسب جنسية المستثمر**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار لإقليم كوردستان للسنوات (2006-2019)

### 3.2.2.4 توزيع الاستثمارات حسب القطاعات

**جدول (4): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات لسنوات الدراسة**

| القطاع | عدد المشاريع | اجمالي راس المال المستثمر بالدولار في اقليم كوردستان | النسبة % | راس المال المستثمر بالدولار في محافظة اربيل | راس المال المستثمر بالدولار في محافظة السليمانية | راس المال المستثمر بالدولار في محافظة دهوك |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الاتصالات** | 5 | 220890942 | %0.44 | 127895000 | 92995942 | 0 |
| **التجارة** | 143 | 4314469957 | %8.53 | 3128955657 | 739912902 | 445601416 |
| **البنوك** | 4 | 756682661 | %1.50 | 753702661 | 0 | 3980000 |
| **الصحة** | 50 | 980229614 | %41.9 | 788325068 | 110911440 | 80993100 |
| **الصناعة** | 217 | 19273064967 | %38.12 | 6891953277 | 10121725595 | 2259386095 |
| **الخدمات** | 11 | 266485948 | %0.53 | 23949160 | 179862555 | 62674233 |
| **السياحة** | 151 | 7391535495 | %14.62 | 5133004190 | 1412631973 | 845899332 |
| **الرياضة** | 27 | 116052849 | %0.23 | 10645000 | 25550300 | 79857549 |
| **النقل** | 4 | 131986000 | %0.26 | 130704000 | 1282000 | 0 |
| **التعليم** | 28 | 757170560 | %1.50 | 261772257 | 434898100 | 60500203 |
| **الفن** | 4 | 12317467 | %0.02 | 12317467 | 0 | 0 |
| **الزراعة** | 29 | 831639034 | %1.65 | 238630709 | 19367385 | 573640940 |
| **الاسكان** | 169 | 15499928459 | %30.66 | 10534297663 | 2893682002 | 2071948794 |
| **المجموع** | **842** | **50553453953** | **%100** | **28036152109** | **16032820182** | **6484481662** |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار لإقليم كوردستان للسنوات (2006-2009)

يتضح من الجدول رقم (4) اعلاه تباين توزيع الاستثمارات على القطاعات المذكورة، حيث احتلت قطاع الصناعة المرتبة الاولى من مجموع الاستثمارات وبنسبة(38%) ويليها قطاع الاسكان وبنسبة(30.6%) من مجموع الرساميل المستثمرة، يليها قطاع السياحة بنسبة(14.6%)من اجمالي الاستثمارات، واحتلت قطاع التجارة المرتبة الرابعة من حيث الاهمية النسبية وبنسبة(8.5%). اما بقية القطاعات مجتمعة لم تتجاوز نسبة الاستثمارات فيها(8%) والتي تضمنت قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والزراعة والبنوك، اي ان قانون الاستثمار لم يستطع توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة التي تهتم بتنمية الموارد البشرية والطبيعية للاقليم.

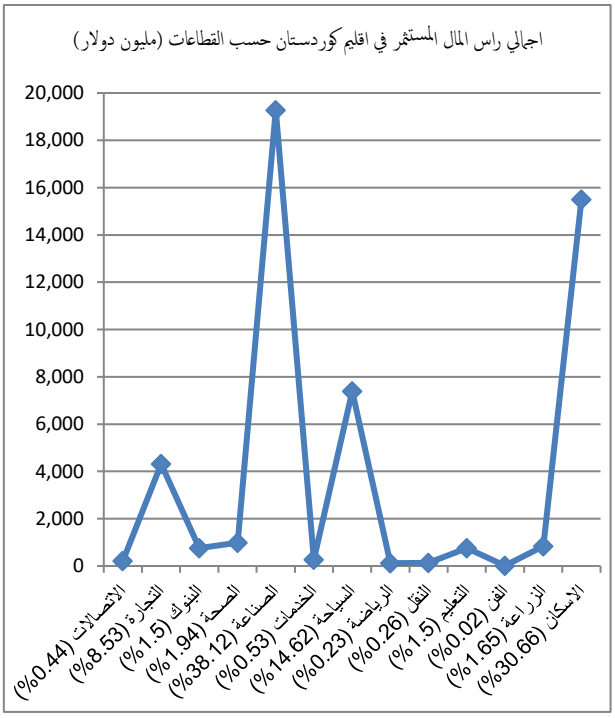


**شكل (4): توزيع الاستثمارات حسب القطاعات في اقليم كوردستان العراق**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار لإقليم كوردستان

### 3.2.4 دور الاستثمار الاجنبي في تطوير العلاقات مع الخارج

سبب الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير و تقوية علاقات اقليم كوردستان مع الخارج من الناحية السياسية والاقتصادية، بمعنى اخر ان الدول التي تستثمر شركاتها في اقليم كوردستان وقعت مصالحها في هذه المنطقة وهذا يدعوا الى ان تكون علاقات الاقليم السياسية والدبلوماسية اقوى مع هذه الدول، ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو نقطة البداية للثقة الاجنبية بالإقليم ويؤدي لاحقا في جلب المزيد من المصالح الاقتصادية للدول الاجنبية الى داخل الاقليم، الاستثمار الاجنبي قدر ان يتيح لجميع القطاعات علاقات تجارية متبادلة ومستمرة، وهذا شجع ممثلي الدول والقنصليات في القدوم الى اقليم كوردستان، ومثال على الدول التي اشتدت علاقاتها مع الاقليم بسبب الاستثمار الاجنبي المباشر(تركيا، لبنان، مصر، امريكا، بريطانيا، فرنسا، المانيا، سويد، الامارات...).

## 5. الاستنتاجات والتوصيات

### 1.5 الاستنتاجات

- ان الروتين والمحسوبية عملت سلبيا على جذب العديد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- ان اعلى نسبة راس المال المستثمر كان في اربيل وبنسبة 55% و السليمانية 32% و دهوك اقلها وبنسبة 13%.
- عدم التوازن في توزيع الاستثمارات وكانت قلية في قطاعات تنمية الموارد البشرية والزراعة.
- الاستثمار الاجنبي المباشر كان له الدور في تقوية العلاقات السياسة والدبلوماسية والاقتصادية مع الخارج و جذب المصالح الاقتصادية لتلك الدول الى داخل اقليم كوردستان.
- تعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، وتعمل على تعبئة فجوة المدخرات المحلية التي تعاني منها هذه الدول.
- للمناخ الاستثماري(البنى التحتية، الظروف السياسية والاقتصادية) تأثير مباشر في قرار المستثمر باختيار اي البلد.
- تعمل الاعفاءات الضريبية على زيادة حجم الاستثمارات. ولكن لاتعمل هذه الاعفاءات على تحقيق الاهداف المرجوة في ظل معوقات الاستثمار الموجودة في اقليم كوردستان الروتين الاداري والاحتكار...الخ.
- ان الاسراف في منح الاعفاءات الضريبة بشكل غير مخطط وغير مدروس يؤثر سلبا على ايرادات الدولة.

### 2.5 التوصيات

- المحاولة في توجيه الاستثمار نحو القرى والنواحي والاقضية، بهدف تشجيع المشاريع الاستثمارية في تلك المناطق، لكي تكون عملية الاستثمار اكثر شمولية و تغطي كافة مناطق الاقليم، لتحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة.
- تدقيق ومراجعة وتقييم كافة المشاريع الاستثمارية كل 6 اشهر للتأكد انها تسير حسب سياسة الاقليم.
- معاقبة المشاريع التي تهمل ولا تنجز في وقتها والتحقيق مع المستثمر و وضعهم في قائمة خاصة.
- العمل على توجيه المشاريع الاستثمارية الى القطاعات الحقيقية لاقتصاد الاقليم كالصناعة والزراعة والسياحة والتي لها دور اساسي في خلق فرص عمل مستمرة لسكان الاقليم، مع اجبار المشاريع الاستثمارية على استخدام العمالة المحلية.
- تحسين المناخ الاستثماري وتوجيه اعفاءات الضريبة حصرا نحو قطاعات ذات انتاجية عالية.
- ضرورة تحسين البيئة الادارية ومنع الاحتكار لتكون جاذبة للاستثمار عن طريق تقليل الزمن المطلوب للحصول على رخصة انشاء المشروع، ومحاربة الفساد المالي والاداري في الاجهزة الحكومية.
- الاهتمام بالبنية التحتية للاقليم من اجل المساهمة في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.
- ضرورة وجود قوانين وتشريعات تكفل المستثمر وضمانات ضد المخاطر الغير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة.
- يجب عدم التوسع في الحوافز والاعفاءات الضريبة لكي لا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية.

## 6. مصادر البحث


### 1.6 التقارير الرسمية

1. قانون الاستثمار، حكومة اقليم كوردستان –العراق، مجلس الوزراء، هيئة الاستثمار، الرقم 4 لسنة 2006.
2. حكومة اقليم كورستان، الهيئة العامة للاستثمار، دور الاستثمار في اعمار اقليم كوردستان، 2012
3. دائرة العلاقات الخارجية لاقليم كوردستان العراق،2020.( (http://archive.gov.krd

### 2.6 الرسائل والاطاريح

4. فتحي محمد سليمان،(2004)، ادارة خطر سعر الصرف الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول العربية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

### 3.6 الندوات والمؤتمرات العلمية

5. صلاح الدين حامد الحديثي وايمان احمد حسن، (2008)، الاعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق، الندوة العلمية الضريبية الاولى، وزارة المالية.
6. بان صلاح الصالحي، (2011)، الاستثمار والاعفاءات الضريبية، كلية القانون، جامعة بغداد. https://www.iasj.net/iasj?funs=fulltext@ald=68024

### 4.6 الكتب


7. اشرف السيد حامد قبال، (2013)، الاستثمار الاجنبي دراسة تحليلية لاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر.
8. باسم حمادي الحسن، (2014)، الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI)،منشورات الحلبي الحقوقية.
9. سرمد كوكب الجميل، (2009)، معوقات الاستثمار في الدول العربية، دار العابد للطباعة والنشر.
10. سليمان عمر محمد الهادي، (2009)، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة، الاكاديميون للنشر والتوزيع.
11. عميرويش محند شلغوم، (2012)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر.
12. محمد غانم، (2011)، الاستثمار في الاقتصاد السياسي والاسلامي، دار الفكر الجامعي.
13. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، (2013) الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي.